اقتصاد

اللجنة السورية العراقية المشتركة تختتم أعمالها بتوقيع بروتوكول للتعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري والمصرفي

خميس: الإسراع في إعادة فتح المعابر لتنشيط التبادل التجاري وتعزيز صمود البلدين

وزير الاقتصاد العراقي لـ«الوطن»: الاجتماع يعطي دفعاً اقتصادياً للبلدين

| هناء غانم

اختتمت اللجنة السورية العراقية المشتركة أعمالها مساء أمس، بتوقيع بروتوكول بين البلدين للتعاون في المجال التجاري والاقتصادي والاستثماري والمصرفي والمالي، وتم التركيز على تضمين البروتوكول مقترحات مهمة في مجال الطاقة والنفط والكهرباء والموارد المائية والاتصالات والتعليم والمنافذ الحدودية.

وزير الاقتصاد سامر الخليل وصف البروتوكول بأنه يتميز بجدية واضحة للوصول الى إجراءات مهمة على صعيد التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية، مؤكداً أن هناك خطوات واقعية سيتم العمل عليها لاسيما فتح المعابر الحدودية، بما يساهم في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.

ولفت إلى أن هذا البرتوكول سوف يعيد زخم المنتجات السورية الى الاسواق، منوهاً بالاتفاق مع الجانب العراقي على تخفيض الرسوم الجمركية، وتسهيل الإجراءات لتصدير الأدوية السورية إلى الأسواق العراقية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد وزير التجارة العراقي محمد هاشم العاني أن العلاقات التي تربط سورية والعراق تاريخية وأزلية، وهي متطورة على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، لافتاً إلى أن اجتماعات اللجنة السورية العراقية المشتركة انقطعت لأكثر من ثماني سنوات من جراء الأوضاع التي مرّ بها العراق وسورية، كما أن الظروف التي شهدتها المنطقة تسببت في انخفاض التبادلات التجارية إلى مستويات متدنية، لكن نسعى الآن إلى تجاوزها والعودة بالعلاقات إلى مستوى متقدم يعيدها إلى مستواها الطبيعي.

وأضاف: «اليوم بدأت سورية تتعافى كما تعافى العراق سابقاً، وهذا الاجتماع سيعطي دفعاً اقتصادياً للبلدين، وحافزاً لتكون هذه العلاقات هي الأساس لعودة الأسس القديمة بين العراق وسورية والتي تربطهما علاقات اقتصادية وسياسية».

وشدّد على أن الوجود العراقي بهذا الحجم اليوم وبهذه الاختصاصات هو «رسالة إلى العالم بأن روابط سورية والعراق قوية، ولم ولن تنقطع، مهما حاولت المنظمات الإرهابية اللعب على هذا الوتر».

وأشار الوزير العراقي إلى أننا نحتاج إلى التكامل الاقتصادي لمنافسة الصناعات التي بدأت تسيطر على الأسواق، وأصبحت إمكاناتها هائلة، وهذا يتطلب خطوات وقرارات بدأت العراق بتطبيقها، الهدف منها دعم الصناعات الوطنية وقد تم تجاوز كثير من المشاكل».

وصرح رئيس هيئة تخطيط الدولة عماد صابوني لـ«الوطن» بأن انعقاد اللجنة بهذا الوقت له دلالة كبيرة، ويعطي زخماً لتفعيل العلاقات بين البلدين في المجالات المختلفة، مبيناً أن هناك مباحثات بين سورية والعراق هدفها تفعيل التعاون في جميع المجالات الاقتصادية، من زراعة وصناعة ونقل وغيرها، إضافة إلى ربط شبكات الاتصالات.

وأشار إلى أن أهم النقاط التي تم التركيز عليها هي فتح المنافذ الحدودية بين البلدين، وقد تم الاتفاق عل فتح منفذ البوكمال بأسرع وقت، وفتح المنافذ الحدودية الأخرى أيضاً.

كما تم الاتفاق المشترك على إغلاق المعابر غير الشرعية، إضافة للتعاون الصناعي والزراعي، وكانت هناك مباحثات حول المنتجات السورية ووصولها إلى الأسواق العراقية وبالعكس، وهناك توجه لتفعيل السياحة الدينية والتعليم العالي والبحث العملي.

وكان رئيس مجلس الوزراء عماد خميس قد بحث مع وزير التجارة العراقي محمد هاشم العاني تطوير العلاقات الاقتصادية وتوسيع آفاق التجارة والاستثمار بين سورية والعراق واستمرار التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بما يحقق مصلحة الشعبين الشقيقين.

وأكد خميس استمرار الدولة السورية في حربها على الإرهاب حتى تحرير كامل أراضيها بالتوازي مع توفير كل متطلبات إعادة إعمار ما دمرته الحرب على كل الأصعدة، مشيرا إلى ضرورة تكثيف التنسيق السوري العراقي في المرحلة المقبلة في مجال مكافحة الإرهاب بما يضمن سلامة وأمن البلدين.

وبين خميس أهمية الإسراع في إعادة فتح المعابر الحدودية المشتركة بما ينعكس إيجابا على تنشيط حركة التبادل التجاري وتعزيز صمود البلدين في مواجهة التحديات القائمة، مشيرا إلى أن سورية متمسكة بتعزيز علاقات التعاون مع الدول التي وقفت إلى جانبها والحفاظ على الروابط القومية التي كان أحد أهداف الحرب الإرهابية تشويهها.

بدوره أوضح الوزير العاني أهمية تفعيل اتفاقيات اللجنة السورية العراقية التي تم توقيعها بما يسهم في تطوير التعاون في مجالات الطاقة والنفط والكهرباء والنقل والتبادل التجاري وتجاوز مخلفات الحرب الإرهابية على العلاقات الاقتصادية.

وأشار الوزير العاني إلى جودة المنتجات السورية التي تلاقي رواجاً واسعاً في الأسواق العراقية ودورها في تخفيض أسعار المنتجات المحلية مثمنا الجهود التي تقوم بها الدولة السورية لمكافحة الإرهاب وإعادة تدوير عجلة الإنتاج والنهوض بالاقتصاد المحلي وتطوير العلاقات التجارية مع الدول الشقيقة.

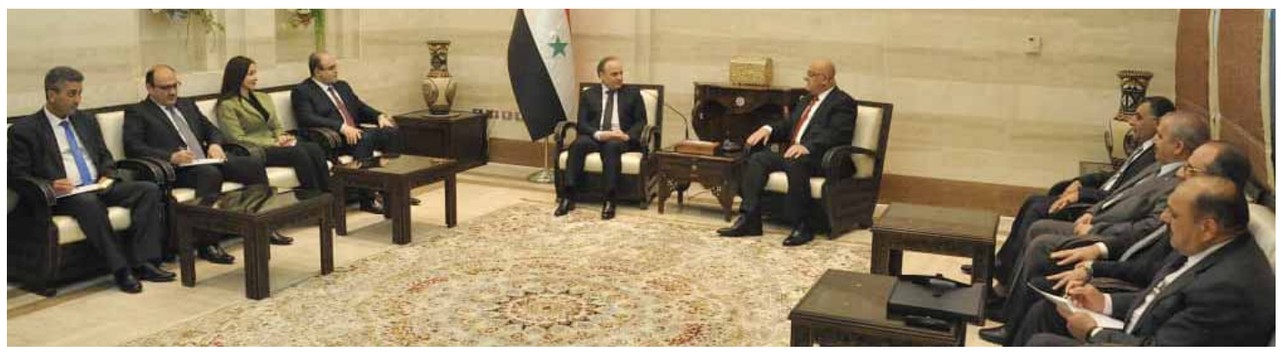

> الخليل: تخفيض الرسوم الجمركية وتسهيل تصدير الأدوية السورية إلى الأسواق العراقية

على طاولة المباحثات

تضمن جدول أعمال المباحثات (حصلت «الوطن» على نسخة منه) العديد من المجالات، أولها في المجال الاقتصادي والتجاري والاستثماري، لبحث سبل تعزيز التبادل التجاري وتوسيع آفاقه وكذلك توسيع التشكيلة السلعية المتبادلة بين البلدين، والتباحث حول السبل الكفيلة بتجنيب البضائع المتبادلة أية أعباء إضافية لدى دخولها إلى أسواق كلا البلدين، واستثناء الصادرات المسموح تبادلها وفقاً لأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من الرسوم المفروضة على السلع المصدرة إلى العراق وفقاً لقرارات مجلس الوزراء العراقي المتعلقة بالحماية، والتأكيد على تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة بين المستثمرين السوريين والعراقيين.

إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال المعارض وفي مجال المناطق الحرة، وإقامة مناطق حرة مشتركة في المناطق الحدودية الآمنة، والأهم تعزيز نفاذ الصادرات السورية إلى الأسواق العراقية من الأدوية المصنعة في سورية، والتباحث حول السبل الكفيلة بتعزيز مساهمة فعاليات الأعمال في كلا البلدين من خلال تفعيل الغرفة التجارية السورية– العراقية، والعمل على تطوير الإطار القانوني الناظم لعلاقات التعاون في مجال الاستثمار بهدف الترويج للفرص الاستثمارية ذات الأولوية لدى البلدين وتشجيع المستثمرين العراقيين للمشاركة في مرحلة إعادة الإعمار.

مال وجمارك ومصارف

وتضمن جدول الأعمال التباحث حول إمكانية تفعيل التعاون بين مصرف سورية المركزي والمصرف المركزي العراقي لاسيما فيما يتعلق باتفاقات الدفع والتسويات المالية، ودعوة الجانب العراقي لإقامة مصارف مشتركة سورية– عراقية لتسهيل العمليات المصرفية والتجارية، وتعزيز التعاون بين الجانبين فيما يخص تسوية الدفعات لعمليات التجارة الخارجية بالعملتين الوطنيتين للبلدين، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال ترسيخ التعاون والتنسيق بين وحدات التحريات المالية في البلدين، وبحث إمكانية التعاون المشترك لمعالجة المسائل المالية العالقة بين البلدين في المجال الضريبي والجمركي والتأمين، من خلال تسهيل الاستثمار في كل مجالات التأمين.

الصناعة والطاقة والنقل

كما تضمن جدول الأعمال بحث إمكانية تعزيز التعاون في المجال الصناعي، من خلال إقامة منطقة صناعية على الحدود بين البلدين، وتأسيس شركات مشتركة سورية– عراقية، لاسيما في مجال الصناعات البتروكيماوية، وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص الصناعي في كلا البلدين من خلال بحث إمكانية توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين اتحادي غرف الصناعة في كلا البلدين.

إضافة إلى بحث العمل على تفعيل اتفاقية مدّ خطوط أنابيب نقل النفط والغاز بما يخدم مصلحة البلدين، والتباحث حول السبل الكفيلة باستكمال اتفاقية الربط الثلاثي في الكهرباء بين سورية والعراق وإيران من خلال استمرار المباحثات مع الجانب الإيراني وفق ما تم الاتفاق عليه خلال زيارة الوفدين العراقي والسوري إلى طهران خلال الفترة ٤–٢٠١٧/١١/٦، وتعزيز التعاون في مجال الكهرباء من خلال تبادل الخبرات الفنية والاستشارات والتدريب في مختلف مجالات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء، والتأكيد على تعزيز مشاركة الشركات العراقية في المناقصات وطلبات العروض التي تعلن عنها وزارة الكهرباء في مجال توليد ونقل الطاقة الكهربائية.

والتأكيد على تفعيل ما تم الاتفاق عليه بخصوص الترانزيت، والاتفاق على إعادة فتح المنفذ الحدودي البري القائم – البوكمال في أقرب وقت ممكن بما لا يتجاوز ٦ أشهر.

إضافة إلى تشجيع الشركات العراقية في مجال إنشاء معامل مسبقة الصنع وتقنيات الإنشاء السريع وتدوير مخلفات الأبنية، وبحث إمكانية تأمين مستلزمات إعادة الإعمار من السوق العراقية بأسعار تفضيلية مع تسهيلات بالدفع، والاطلاع على التجربة العراقية في مجال إعادة الإعمار والاستفادة من الخبرات المكتسبة في هذا المجال.

«التسويق» في «الأربعاء التجاري»

نشواتي: أغلب رجال الأعمال يعتبرون «التسويق» مصاريف زائدة

| وفاء جديد

بيّن رئيس مجلس إدارة الجمعية السورية للتسويق حسام نشواتي أن التسويق السوري يعاني مشكلات وصعوبات كثيرة، ويمكن القول إنه ليس لدينا تسويق فعلياً، مشيراً إلى أن أغلبية أصحاب الأعمال يعتبرون التسويق مصاريف زائدة.

جاء ذلك جاء خلال ندوة الأربعاء التجاري التي نظمتها غرفة تجارة دمشق أمس بالتعاون مع الجمعية السورية للتسويق لشرح أحدث آليات وإجراءات تسويق المنتجات السورية في السوق المحلية والخارجية، إذ بين نشواتي أن عملية التسويق تبدأ بالتسويق الشخصي والتسويق الفكري وهما الأهم في العملية التسويقية، مشيراً إلى الصعوبات التي يعانيها التسويق اليوم والمتمثلة في ارتفاع تكاليف التسويق، وعدم وجود ملامح واضحة له وللمستهلك، حيث تصل بعض المنتجات إلى شرائح غير تلك المستهدفة.

وأضاف نشواتي: «اليوم ليس لدينا تسويق، ويتم اعتباره في أغلب الشركات رفاهية أو مصاريف إضافية»، لافتاً إلى أن التسويق يبدأ قبل بدء الإنتاج أو التجارة، وهذا ما لا يطبق في سورية، مبيناً أنه ليس هناك تسويق للخدمات.

وأشار إلى غياب تسويق المنتجات النسيجية إلا ما ندر، إذ لا يوجد مصنع يعمل على اسم شركته أو منتجه بل ينصب التركيز فقط على البيع.

وفي تعقيب منه على حديث نشواتي، بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد أنه من الصعب على صاحب المعمل القيام بعملية التسويق إلى جانب عملية الإنتاج، بل يجب أن يقتصر عمله على تقديم منتجات بجودة عالية وسعر مناسب، مشيراً إلى أن الشركات الناجحة على المستوى العالمي لا تتدخل في عملية التسويق، وتساءل الجلاد عن سبب عدم وجود شركات للتسويق التي يجب أن تقوم بالأعمال التسويقية للشركات.

بدوره بين عضو مجلس إدارة الجمعية السورية للتسويق إيلي الصباغ أن هناك وجه شبه واحداً بين التسويق الداخلي والخارجي يتمثل في كيفية الوصول إلى المستهلك.

وأشار إلى أنه على المنتج السوري الراغب في التسويق الخارجي التركيز على جودة المنتجات داخل البلد، الأمر الذي يعطي منافسة في السوق الخارجية.

وبيّن أن أولى خطوات نجاح التسويق الخارجي هي كيفية الوصول إلى الشريحة المستهدفة التي تهتم بالمنتج، مشيراً إلى اعتماد التسويق الداخلي على الوصول بطرق مباشرة وغير مباشرة إلى المستهلك، على حين أن أهم خطوة من خطوات التسويق الخارجي أن يكون لدى الشركة شعارات بسيطة ومؤثرة جداً.

وكان الجلاد قد استهلّ الندوة، حيث أشار إلى أن السوق هو مبعث القوانين الاقتصادية كافة، مبيناً أن التاجر يختصر كل الحلقات للوصول إلى المستهلك النهائي وهذا أمر خاطئ.

وأكد أنه من الضروري مرور السلعة بحلقات تجارية حتى تصل إلى المستهلك، الأمر الذي يعزز الانضباط في السوق دون التأثير في السعر.

من جهته لفت مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي إلى أن أغلب المشروعات في سورية فردية ومشروعات صغيرة أو متناهية الصغر لها طابع عائلي لا تترك مجالاً لأن يكون هناك تخصصات وأقسام مستقلة للتسويق.

وأكد أنه مع عدم وجود خطة عمل لا توجد خطة تسويق، لافتاً إلى نجاح سورية في التسويق المحلي، وكذلك في التسويق الخارجي لكن خارج نطاق العلامات التجارية، مضيفاً: «لا توجد علامات تجارية سورية بكل أنوع المنتجات يمكن استهلاكها مباشرة من مستهلك أجنبي بحكم العلامة».

ولفت إلى أن أغلب شركات الألبسة السورية تصدر منتجاتها من دون ماركات إلى مراكز بيع مشهورة وهي التي تضع الماركات المخصصة لها، مشيراً إلى أن الماركة اليوم تشكل ٨٠ بالمئة من قيمة المادة.

٣٨,٨ بالمئة من إجمالي العاملين بأجر رواتبهم بين ٣٥ و٤٠ ألف ليرة و٧,٦ بالمئة فوق ٦٥ ألفاً

على ذمة «مكتب الإحصاء»: الأسرة السورية تنفق ١١٥,٩ ألف ليرة شهرياً

سيروب: الرقم غير منطقي وبعيد عن الواقع ومشكلة بعينة المسح

| علي نزار الآغا

خلص المكتب المركزي للإحصاء إلى أن متوسط الإنفاق الشهري للأسر ١١٥,٩ ألف ليرة سورية، ٥٨,٥ بالمئة منها للغذاء، وذلك في نتائج المسح الديموغرافي الاجتماعي المتكامل المتعدد الأغراض (٢٠١٧–٢٠١٨) الذي نشره المكتب أمس «رسمياً» على موقعه الإلكتروني.

وفي التفاصيل، بين المسح أن وسطي إنفاق الأسرة الأعلى هو في دمشق بنحو ١٣٦,٨ ألف ليرة، والأقل في القنيطرة بمبلغ يزيد على ٨٥ ألف ليرة.

هذا وسجل وسطي الإنفاق الشهري للأسرة في حلب ١٠١,٤ ألف ليرة، وفي ريف دمشق ١٣٠,٤ ألف ليرة، وفي حمص ١٣٠,٣ ألف ليرة، وفي حماة ٩٥,٢٥ ألف ليرة، وفي اللاذقية ١٢٠,٤ ألف ليرة، وفي الحسكة ١١١,١ ألف ليرة، وفي طرطوس ١٣٠,٥ ألف ليرة، وفي درعا ١١٩,٩ ألف ليرة، وفي السويداء ١١٣,٤ ألف ليرة.

وبحسب التوزيع النسبي لمؤشرات الأمن الغذائي، بين المسح أن ٢٨,٧ بالمئة من الأسر غير آمنين غذائياً، و٣٨,١ بالمئة معرضون لانعدام الأمن الغذائي، و٣٣,٢ بالمئة آمنون غذائياً.

ولوحظ أن أعلى نسبة للأمن الغذائي كانت في دمشق بمعدل ٤٨ بالمئة من الأسر، والأقل في حماة بمعدل ١١ بالمئة، وأعلى نسبة للأسر غير الآمنة غذائياً كانت في حماة بنسبة ٥٣,٤ بالمئة، والأقل في دمشق بنسبة ١٦,٥ بالمئة.

الباحثة الاقتصادية الدكتورة رشا سيروب علقّت على أرقام الإنفاق بعبارة «غير منطقية»، مبينة لـ«الوطن» أنه لا يمكن أن يكون وسطي ١١٥,٩ ألف ليرة لإنفاق أسرة مكونة من ٥ أشخاص صحيحاً، ولا حتى بالريف، فكيف بالمدينة، متسائلة عن طريقة تقدير مثل تلك البيانات وتنفيذ المسوح الخاصة بها.

وأشارت سيروب، إلى أنه بأبسط تقدير لو أخذنا وسطي الإنفاق عام ٢٠١٠ بنحو ٣٥ ألف ليرة، وتم ضربه بمعدل التضخم (١٠ أضعاف) وحسم ٣٠ بالمئة من الرقم الإجمالي بسبب تغير ظروف الاستهلاك، يكون وسطي الإنفاق ٢٤٥ ألف ليرة شهرياً، منوهةً بأن الطريق الأدق يجب أن يقوم على تقدير حاجة المواطن من السعرات الحرارية بحسب سلة المستهلك، ثم تحسب تكلفتها، هذا بالنسبة لما يجب أن يكون عليه رقم الإنفاق، أما ما هو منفق حالياً، فمرتبط بحجم العينة التي أجري وفقها المسح، وهنا يجب أن تكون كبيرة جداً وشاملة لجميع شرائح المجتمع.

وأكدت سيروب أن العينة التي اعتمدت بالمسح لتقدير الإنفاق غير دقيقة حكماً قياساً إلى النتائج المعروضة، والتي يمكن أن نقول عنها بعيدة عن الواقع.

مجموعة ٢٠١٨

في سياق متصل بالبيانات الرسمية، نشر المكتب المركزي للإحصاء أمس المجموعة الإحصائية «٢٠١٨» متضمنة ١٥ فصلاً، كل منها مخصص لقطاع معين، شملت الأحوال الطبيعية، السكان والمؤشرات الديموغرافية والقدرة البشرية والقوة العاملة والزراعة، والصناعة، والبناء والتشييد، النقل والمواصلات والسياحة والتجارة الخارجية والأسعار والتجارة الخارجية والتربية والتعليم والصحة والقضاء والمالية وأخيراً الحسابات القومية، وكانت آخر الإحصائيات المنشورة تغطي العام ٢٠١٧.

وفي قراءة لأبرز الأرقام لوحظ تقرير عدد السكان الموجودين في سورية منتصف عام ٢٠١٧ بـ٢١,٧ مليون نسمة، إذ تم التقدير بناءً على سيناريوهات محددة من اللجنة المشكلة لتقدير عدد السكان.

وبلغ عدد العاملين بأجر في عام ٢٠١٧ ما يزيد على ٢,٤٣ مليون منهم ٢٦,٣ بالمئة إناث و٧٣,٧ بالمئة ذكور.

ويظهر توزع فئات العمال بحسب الرواتب أن النسبة الأكبر والبالغة ٣٨,٨ بالمئة في إجمالي عدد العمال رواتبهم بين ٣٥ و٤٥ ألف ليرة سورية، بينما ٢٨,٤ بالمئة من العمال رواتبهم بين ٢٥ و٣٥ ألف ليرة، و١١,٧ بالمئة رواتبهم بين ٤٥ و٥٥ ألف ليرة، و٧,٦ بالمئة رواتبهم فوق ٦٥ ألف ليرة، و٦,٧ بالمئة رواتبهم بين ١٥ و٢٥ ألف ليرة، و٥ بالمئة رواتبهم بين ٥٥ و٦٥ ألف ليرة، و١,٧ بالمئة من العمال رواتبهم ١٥ ألف ليرة وما دون.

وتوزع العدد الإجمالي بنسبة ٦٤,١ بالمئة في القطاع العام «١,٥٥ مليون عامل» وبنسبة ٣٤,٧ بالمئة في الخاص «٨٤٤,٣ ألفاً» و١,٢ بالمئة في التعاوني المشترك «٢٩,٧ ألفاً».

وبلغ عدد المتعطلين عن العمل ٦٦٣,٢ ألفاً، ٥٦,٣ بالمئة منهم ذكور، و٤٣,٧ ب المئة إناث.

أما إجمالي عدد المشتغلين «بأجر أي راتب وغيره» فقد بلغ ٣,٦٩ ملايين مشتغل، موزعين على القطاع الحكومي بنسبة ٤٢,٢ بالمئة «١,٥٥ مليون» و٥٧ بالمئة في الخاص «٢,١ مليون»، والبقية في التعاوني المشترك «٢٩,٧ ألفاً» وهكذا نستنتج أن عدد المشتغلين بأنظمة غير الأجر «الراتب» يبلغ ١,٢٥٨ مليون.

الملاحظ من خلال توزع المشتغلين على الأنشطة الاقتصادية أن ٤٣,٣ بالمئة منهم يعملون في مجال الخدمات، و١٧,٥ بالمئة في التجارة والمطاعم والفنادق، و١١,٤ بالمئة في الصناعة و١٠,٥ بالمئة في الزراعة و٨,٥ بالمئة في البناء والتشييد و٥,٨ بالمئة في النقل والتخزين والاتصالات، و٣ بالمئة في المال والتأمين والعقارات.

اقتصادياً

بلغ إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للعام ٢٠١٧ نحو ٨٦٩١,٤ مليار ليرة سورية وبلغت حصة الفرد منه ٤٠٠,٥ ألف ليرة تقديرياً.

أما الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (لسنة أساس ٢٠٠٠) فقد بلغ ٦٧٣,٢ مليار ليرة عام ٢٠١٧، منخفضاً عن عام ٢٠١٦ بنحو ٩,٩٥ مليارات ليرة، ما يعني أن النمو الاقتصادي كان سالباً خلال ٢٠١٧ بنسبة ١,٤٦ بالمئة، علماً بأن السبب الرئيس للفارق الكبير بين رقمي الناتج بالأسعار الجارية والثابتة (سنة أساس ٢٠٠٠) هو التضخم.

وفي مؤشرات التجارة الخارجية، فقد ارتفعت المستوردات عام ٢٠١٧ بنسبة ٣٤,٩ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠١٦ حيث بلغت قيمتها نحو ٣٠٢٠ مليار ليرة سورية، ما يعادل نحو ٥,٩٥ مليار دولار أمريكي على أساس ٥٠٧,٢ ليرات للدولار للمستوردات، أما الصادرات، فقد زادت بنسبة ٦,٨ بالمئة خلال ٢٠١٧ حيث زادت قيمتها عن ٣٥١ مليار ليرة، بما يعادل ٦٩٦,٢٣ مليون دولار على أساس سعر الصرف للصادرات ٥٠٤,١٥ ليرات للدولار.

يلاحظ زيادة العجز التجاري خلال عام ٢٠١٧ إلى نحو ٢٦٦٩ مليار ليرة، أي بنحو ٣٥ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠١٦.

هذا وقدّرت المجموعة الإحصائية الواردات في الموازنة العامة للدولة عام ٢٠١٧ بمبلغ ٢٦٦٠ مليار ليرة سورية، منها ٢٨,٢٦ بالمئة (٧٥٤,٣ مليار ليرة) إيرادات استثنائية (قروض وموارد خارجية وقروض داخلية والمأخوذ من الاحتياطي)، وهي النسبة الأعلى من الإيرادات، تليها ١٧ بالمئة من الصناعات الاستخراجية (٤٥٣,٢ مليار ليرة)، و٢,٤٤ بالمئة حق الدولة في شركات عقود الخدمة (الهاتف النقال) بمبلغ ٦٥ مليار ليرة، و٢,٤٩ بالمئة من الصناعات التمويلية (٦٦,٣ مليار ليرة).

بيانات رسمية:

- ٢١,٧ مليوناً عدد السكان ٢٠١٧
- -١,٤٦ بالمئة النمو الاقتصادي
- ١,٥٥ مليون عامل في القطاع العام
- ٣,٦٩ ملايين عامل منهم ٤٢,٢ بالمئة في العام و٥٧ بالمئة في الخاص
- ٦٦٣,٢ ألف عاطل عن العمل ٥٦,٣ بالمئة منهم ذكور و٤٣,٧ بالمئة إناث
- ٤٠٠ ألف ليرة حصة المواطن من الناتج المحلي بالأسعار الجارية عام ٢٠١٧
- العجز التجاري ٢٦٦٩ مليار ليرة بزيادة ٣٥ بالمئة عن ٢٠١٦
- ٢٦٦٠ مليار ليرة سورية إيرادات موازنة ٢٠١٧